الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية
الملحق ألف

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية
الملحق ألف

الأمم المتحدة
بيروت

© 2021 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

يعرض هذا الملحق منهجية وهيكل تقرير «الإطار التشريعي لبيئة الأعمال في المنطقة العربية» ويقدم معلومات شاملة عن جميع المؤشرات الرئيسية والعناوين الرئيسية والفئات الفرعية فيه، كما يعرض نظام النقاط وتعريف كل مرتبة في هذا الإطار.

القسم ألف- بناء المؤشرات

يستند تقرير الإطار التشريعي لبيئة الأعمال في المنطقة العربية إلى نظام تقييم للمناخ التنظيمي الحالي للأعمال في المنطقة ينظر في التشريعات المتعلقة بالمنافسة، ومكافحة الفساد، والاستثمار الأجنبي المباشر، وحماية المستهلك. وقد أدمج نظام التقييم مجموعة مختارة من أفضل الممارسات في تصميم الأدوات لضمان أن تكون النواتج مفيدة وموضوعية وأن تأخذ بالاعتبار المسائل الخاصة بالسياقات المختلفة وأن يمكّن لأصحاب المصلحة الاستفادة منها بسهولة.

واستناداً إلى هذا المبدأ، تكوّن البحث من المراحل الأربع التالية:

- جمع وتنضيد المعلومات المتوفرة من الوزارات ذات الصلة ووكالات التنمية الدولية والمؤسسات الأكاديمية لكل موضوع وكل بلد على حدة؛ (جمعت 510 وثائق تتعلق بـ 22 بلداً عربياً وجدت في مصادر متاحة للعموم، 346 منها باللغة العربية و126 باللغة الإنكليزية و38 باللغة الفرنسية)؛
- بناء مستودع للقوانين واللوائح التنظيمية والسياسات الرئيسية؛
- وضع مؤشرات رئيسية لمصفوفة التقييم المتعلقة بالعناصر التشريعية الرئيسية وفقاً للمعايير الدولية؛
- فرز المعلومات وربطها من خلال مقابلات معمقة مع مطّلعين رئيسيين من المسؤولين والإداريين وأصحاب المصلحة المعنيين في كل بلد.

خلال مرحلة البدء، جرى استعراض تكيّفي للمعلومات الأساسية جمع أدلة متوفرة للعموم من الدراسات والأدبيات الموجودة. وشملت المؤشرات التي اعتمد عليها المبادئ التوجيهية الدولية للمنافسة، وأفضل ممارسات مكافحة الفساد، وقوائم مرجعية تتعلق بمدى الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، والأدبيات عن المشهد التشريعي العام في المنطقة العربية، ومعايير مرجعية لحماية المستهلك، وأولويات التنمية المحلية في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

واستندت المؤشرات أساساً إلى المبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة، والتي تشكّل معايير معترف بها دولياً للوائح التنظيمية للأعمال في أنحاء العالم. وبما أن المشروع ينقسم إلى مواضيع أربعة (المنافسة، مكافحة الفساد، الاستثمار الأجنبي المباشر، حماية المستهلك)، قُسّمت المؤشرات ونُظّمت على هذا النحو.

المنافسة

وضعت مؤشرات (الجدول 1) تقييم الأطر التشريعية للمنافسة استناداً في المقام الأول إلى ورقة العمل التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عام 2013 عن مؤشرات قوانين وسياسات المنافسة، وهي بعنوان «مؤشرات جديدة لقانون وسياسات المنافسة في عام 2013 للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وللدول غير الأعضاء فيها». وتوفر هذه المؤشرات نموذجاً للتحليل ووضع النقاط من طبقتين يأخذ بالاعتبار نطاق عمل التشريع، والسياسة بشأن السلوكيات المخلّة بالمنافسة، ونزاهة التحقيق، والمناصرة[1].

ولمزيد من التركيز على الفروق الدقيقة، قورنت التشريعات مع اتفاقين معترف دولياً بأنهما يعكسان أفضل الممارسات فيما يتعلق بقوانين المنافسة، وهما قانون مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

[1] New Indicators of Competition Law and Policy in 2013 for OECD and non-OECD Countries," OECD Economics Department Working Papers, pp. 10-17: https://doi.org/10.1787/5k3ttg4r657h-en.

النموذجي الخاص بالمنافسة، ومجموعة مبادئ الأمم المتحدة الخاصة بالمنافسة. ويوفر الاتفاق الأول مبدأ توجيهياً متفقاً عليه دولياً للمواد والتدابير والتعاريف والأطر التي ينبغي نموذجياً أن توجد في إطار قانون المنافسة. أما الاتفاق الثاني فهو اتفاق متعدد الأطراف خاص بسياسة المنافسة، أُبرم في عام 1980 ويُستعرض سنوياً، و«يوفر مجموعة من القواعد المنصفة لمراقبة الممارسات المخلّة بالمنافسة، ويعترف بالبعد الإنمائي لقانون وسياسة المنافسة، ويوفر إطاراً للعمل وتبادل أفضل الممارسات على الصعيد الدولي»[2].

الجدول 1
مؤشرات المنافسة والمصادر والتعليقات

المؤشر	المصدر بالإنكليزية	المصدر بالعربية	التعليقات
OECD New Indicators on Competition Law and Policy (2013) مؤشرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الجديدة لقانون وسياسات المنافسة (2013)	أنقر/ي الرابط	غير متوفر	المؤشرات كما صممها خبراء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي ينبغي أن "تقيس قوة ونطاق نظم المنافسة". بناءً على ذلك، تغطي المؤشرات هنا "المجالات التي يتوفر فيها توافق واسع في الآراء فيما بين البلدان الأعضاء بشأن ما يشكل ممارسة جيدة فيما يتعلق بأنظمة المنافسة".
UNCTAD Model Law on Competition القانون النموذجي بشأن المنافسة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	أنقر/ي الرابط	أنقر/ي الرابط	قالب قانون نموذجي يتيح المقارنة مع تصميم وهيكل ولغة التشريعات المتعلقة بالمنافسة.
United Nations Set of Principles on Competition مجموعة مبادئ الأمم المتحدة الخاصة بالمنافسة	أنقر/ي الرابط	غير متوفر	اتفاق دولي على ما هي مجموعة المبادئ المتعلقة بالمنافسة.

[2] The United Nations Set of Principles on Competition website, UNCTAD: https://unctad.org/en/Pages/DITC/CompetitionLaw/The-United-Nations-Set-of-Principles-on-Competition.aspx.

مكافحة الفساد

استُخدمت لتنوير مصفوفة تقييم مكافحة الفساد واستبيان تحليل الثغرات مصادر ثلاثة.

أولاً، وفّر «دليل المستخدم لقياس الفساد ومكافحة الفساد» (إصدار عام 2015) الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجموعة من الأدوات والمبادئ العامة التي ينبغي أخذها بالاعتبار لدى تصميم تقييمات مكافحة الفساد. وكان المصدر الثاني «مجموعة أدوات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد» (الإصدار الثالث). وهذه المجموعة «جزء من مجموعة أكبر من المواد تهدف إلى توفير معلومات ومواد مرجعية للبلدان التي تضع وتنفذ استراتيجيات لمكافحة الفساد على جميع المستويات، كما لعناصر أخرى من المجتمع المدني لديها مصلحة في مكافحة الفساد»[3].

أما المصدر الثالث والأخير فهو «قائمة الأمم المتحدة للتقييم الذاتي المرجعية الشاملة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد» وهي تشكّل «نهجاً مبتكراً لجمع المعلومات عن تنفيذ الاتفاقية. فبدلاً من استخدام استبيانات ورقية، وضع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تطبيقاً حاسوبياً سهل الاستعمال لتقييم الامتثال للاتفاقية»[4].

الجدول 2
مؤشرات مكافحة الفساد والمصادر والتعليقات

المؤشر	المصدر بالإنكليزية	المصدر بالعربية	التعليقات
UN Comprehensive Self-Assessment Checklist. القائمة المرجعية الشاملة للتقييم الذاتي للأمم المتحدة	أنقر/ي الرابط	أنقر/ي الرابط	قائمة مرجعية كما صممها خبراء الأمم المتحدة لإجراء تقييم ذاتي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
User's Guide to Measuring Corruption and Anti-Corruption دليل المستخدم لقياس الفساد ومكافحة الفساد	أنقر/ي الرابط	غير متوفر	يوفر دليل المستخدم لقياس الفساد ومكافحة الفساد الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نُهجا ونماذج لقياس وتقييم مبادرات ومؤسسات مكافحة الفساد، وما إلى ذلك.
Corruption Toolkti مجموعة أدوات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	أنقر/ي الرابط	أنقر/ي الرابط	الطبعة الثالثة من مجموعة أدوات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، لا سيما الأقسام المتعلقة بقياس جودة وفعالية التشريعات والفصل السابع المتعلق بأدوات الرصد والتقييم المختلفة.

[3] "UN Anti-Corruption Toolkit," The Global Programme Against Corruption, 3rd Edition, 2004: https://www.un.org/ruleoflaw/files/UN_Anti%20Corruption_Toolkit.pdf.

[4] Comprehensive Self-Assessment Checklist on the Implementation of the United Nations Convention Against Corruption," UNODC: https://www.unodc.org/unodc/en/corruption/self-assessment.html.

الاستثمار الأجنبي المباشر

استندت معايير وقوانين تقييم اللوائح التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشر التقييد التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي صدر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2010، والمبين في الجدول 3 أدناه. ويستخدم هذا المؤشر لقياس القيود القانونية المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر في 22 قطاعاً اقتصادياً عبر 69 بلداً. وينظر المؤشر في أربعة أنواع من القيود: القيود على الأسهم الأجنبية؛ آليات التمحيص أو الموافقة؛ القيود على توظيف الأجانب موظفين رئيسيين؛ والقيود العملياتية كتلك المفروضة على إنشاء الفروع أو إعادة رأس المال إلى موطنه الأصلي أو ملكية الأراضي.

الجدول 3
مؤشرات مكافحة الفساد والمصادر والتعليقات

المؤشر	المصدر بالإنكليزية	المصدر بالعربية	التعليقات
مؤشر التقييد التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر	أنقر/ي الرابط	غير متوفر	مؤشر التقييد التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر «يقيس القيود القانونية المفروضة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة» من خلال تفحص أربعة أنواع رئيسية من القيود: القيود على الأسهم الأجنبية؛ آليات التمحيص والموافقة؛ القيود على توظيف الأجانب موظفين رئيسيين؛ والقيود العملياتية.

حماية المستهلك

في تقييم تشريعات حماية المستهلك، استخدم للبحث مصدران، كما هو مبين في الجدول 4 أدناه. وتوفر مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك مجموعة من المبادئ لتحديد الخصائص الرئيسية للتشريعات الفعالة لحماية المستهلك كما لمؤسسات الإنفاذ ونُظم الانتصاف. وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة المبادئ التوجيهية أول مرة في عام 1985، ووُسعت في عام 1999، ثم نُقحت في عام 2015.

وبالإضافة إلى ذلك، استُخدم دليل الأونكتاد لحماية المستهلك (إصدار عام 2017) كنقطة مقارنة مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك. وقد أُنشئ دليل الأونكتاد، الذي يعتبر أول مرجع دولي شامل لحماية المستهلك، لتزويد البلدان النامية بخيارات تتعلق بالاستراتيجيات والأدوات اللازمة لتعزيز سياساتها في هذا المجال.

الجدول 4
مؤشرات حماية المستهلك: المصادر وتعليقات

المؤشر	المصدر بالإنكليزية	المصدر بالعربية	التعليقات
مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك	أنقر/ي الرابط	أنقر/ي الرابط	مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك هي مجموعة من المبادئ لتحديد الخصائص الرئيسية للتشريعات الفعالة لحماية المستهلك ومؤسسات الإنفاذ ونُظم الانتصاف، ولمساعدة الدول الأعضاء المهتمة بذلك على صياغة وإنفاذ القوانين والقواعد والأنظمة المحلية والإقليمية.
دليل الأونكتاد بشأن حماية المستهلك (إصدار عام 2017)	أنقر/ي الرابط	أنقر/ي الرابط	الدليل مرجع شامل للسياسات في هذا المجال، ويوفر أدوات عملية لمساعدة واضعي السياسات.

القسم باء- مصفوفة التقييم

العناوين الرئيسية

بعد جمع المعلومات الأولية بعد الاستعراض، قُسمت المواضيع الأربعة، وهي المنافسة ومكافحة الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر وحماية المستهلك، إلى مجالات دراسة ذات صلة. وقد اشتُقت هذه «العناوين الرئيسية» من المؤشرات التي أبرزناها أعلاه وهي المكونات الأساسية العامة لكل مجال من المجالات قيد الدراسة.

المنافسة

تستند المرتبة المعطاة لهذا العنوان الرئيسي، الذي يعرض الحالة العامة للإطار التشريعي للمنافسة في بلد معين، إلى متوسط نقاط تقييم مكونات المنافسة، بما في ذلك:

- قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية؛
- قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار؛
- الكارتلات والسلوك المخلّ بالمنافسة؛
- اتفاقيات التجار الدولية؛
- التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم؛
- اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات؛
- حماية العمال.

(ترد في القسم دال التفسيرات وأسئلة تحليل الثغرات المتعلقة بكل مكون من هذه المكونات)

الاستثمار الأجنبي المباشر

تمثل المرتبة المتوسط الإجمالي لنقاط مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة أدناه، وهي تعكس الحالة فيما يتعلق بالإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر في بلد معين. والمكونات الرئيسية التي نُظر فيها في هذه الدراسة هي:

- اللوائح التنظيمية المصرفية؛
- سياسات الاقتصاد الكلي؛
- الإطار التنظيمي للاستثمار؛
- خطط التحفيز؛
- المعاهدات الثنائية؛
- الحوافز الضريبية.

(ترد في القسم دال التفسيرات وأسئلة تحليل الثغرات المتعلقة بكل مكون من هذه المكونات)

مكافحة الفساد

المرتبة المعطاة لمكافحة الفساد هي متوسط نقاط المكونات المختارة التي توضّح الحالة العامة لتشريعات مكافحة الفساد في بلد معين. والمكونات المختارة هي:

- مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام؛
- مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين؛
- الميزنة والإنفاق العام؛
- الحكومة الرقمية؛
- الحكومة المفتوحة والشفافية؛
- معايير المشتريات العامة.

(ترد في القسم دال التفسيرات وأسئلة تحليل الثغرات المتعلقة بكل مكون من هذه المكونات)

حماية المستهلك

يهدف هذا العنوان الرئيسي إلى تقديم صورة عامة عن الإطار التشريعي لحماية المستهلك في بلد معين. وبالاستناد إلى المعايير الدولية (الواردة في القسم ألف)، أُخذت بالاعتبار أربعة مكونات رئيسية لتشكل المتوسط لهذا العنوان الرئيسي. وهذه المكونات هي:

- اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية؛
- حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية؛
- التدابير التي تمكّن المستهلكين من الحصول على الانتصاف؛
- الترويج للاستهلاك المستدام

(ترد في القسم دال التفسيرات وأسئلة تحليل الثغرات المتعلقة بكل مكون من هذه المكونات)

الفئات الفرعية

طبقت الفئات الفرعية على كل عنوان رئيسي دون استثناء، ما حقق استمرارية عبر العناوين الرئيسية جميعها. وهذه الفئات الفرعية السبع هي:

القوانين/المراسيم

وجود أنواع معينة من التشريعات و/أو اللوائح التنظيمية و/أو المراسيم الملكية والقوانين الاتحادية، وما إلى ذلك، على النحو الموصى به في المؤشرات والمبادئ التوجيهية الدولية المختلفة.

التعاريف

أنواع التعاريف القانونية في التشريعات الواضحة والموجزة بدقة المتعلقة بالموضوع والتي تطابق متطلبات التعاريف المقترحة في القانون النموذجي الذي وضعه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

المؤسسات

الهيئات و/أو السلطات التي يُسلّط الضوء عليها في التشريعات، بما في ذلك مسؤولياتها وولايتها القضائية واستقلالها وصلاحياتها، على النحو الذي توصي به المبادئ التوجيهية الدولية.

الاتفاقات الدولية

الاتفاقيات الإقليمية و/أو الدولية أو الالتزامات أو المعاهدات أو الاتفاقات التجارية التي لوحظ أنها تُنفّذ أو تُستكمل بتشريعات وطنية.

آليات الإنفاذ

أنماط الإنفاذ، سواء كانت إيجابية أم سلبية؛ أي الحوافز أو إعانات الدعم أو الغرامات أو أحكام السجن أو آليات الشكاوى التي يحددها التشريع وتتطابق مع التوصيات والمبادئ التوجيهية الواردة في الاتفاقات المعترف بها دولياً.

الإعفاءات

ما إذا أعفيت من التشريعات قطاعات أو مكونات معينة ضمن قطاع معين ويظهر في التشريعات تنفيذها و/أو إعفاؤها.

يسر الوصول إلى التشريعات و/أو الشفافية

ملاحظة كيف يمكن الوصول إلى التشريعات نفسها، وما هي أنماط الشفافية وآليات الوصول القائمة فيما يتعلق بالمجال المعني.

القسم جيم- مصفوفة التقييم

استندت سلسلة النقاط إلى افتراض أن المؤشرات الدولية وقوالب القانون النموذجية تعتبر «قوية جداً». ولذا، صيغت الأسئلة للاستفسار عما إذا كان هناك تشريع من هذا القبيل، وما إذا كانت في التشريع مواد معينة، وما إذا كان يوفر تعاريف ويشير إلى مؤسسات وآليات الإنفاذ وغيرها من الهياكل الأساسية التنظيمية الأساسية، فضلاً عن الإعفاءات من مسؤوليات الاتفاقات الدولية وأساليب المساءلة والإنصاف، وما إذا كان يتيسّر الوصول إلى التشريع نفسه والبنى التحتية لإنفاذه.

والتمست للأسئلة إجابات ثنائية (نعم، لا، أو غير متوفر) ويعني «غير متوفر» أنه لم تكن هناك معلومات كافية حول الإطار التشريعي المعني أو أن الخبراء المطّلعين الرئيسيين الذين أجريت معهم مقابلات لم يعطوا معلومات هامة أو واضحة حول الموضوع. وعلى العموم، أعطيت الإجابات بـ «نعم» نقطة واحدة، وأعطيت الإجابات بـ «لا» صفراً. وفي بعض الحالات، حصلت الإجابة بـ «نعم» على صفر، مثلاً، تلقى وجود قيود على رأس المال كما تلقى وجود أنواع معينة من الإعفاءات صفراً. وقد استخدمت نقاط وصفية لأن التقرير يهدف إلى تزويد البلدان بوصف لأطرها التشريعية بالمقارنة مع المعايير الدولية «القوية جداً» لا إلى مقارنتها بعضها مع بعض. ويمكن الاطلاع على النقاط المفصلة لكل بلد في الملحق جيم (موجزات البلدان).

وكما أشير في الجدول أدناه، كلما ارتفع عدد النقاط، كلما كان الإطار التشريعي للبلد المعني أقرب إلى ما تنصح به المبادئ التوجيهية الدولية.

الجدول 5
مراتب الأداء

مجموع النقاط	مرتبة القدرات/ الأداء	التفسير
0	لا شيء	مرتبة «لا شيئ» هي للحالة التي لا يوجد فيها قانون، وهذا يعني أن الإطار التشريعي غير موجود. وفي حالة تسجيل «لا شيئ» لفئات فرعية، مثلاً، «القوانين/المراسيم»، يعني ذلك أن البلد لم يعتمد أي قانون أو أنه ليس لديه قانون. وستُبان مرتبة «لا شيئ» كفراغ.
0 إلى 0.99	ضعيف جداً	مرتبة «ضعيف جدا» هي لأدنى عدد من النقاط (أدنى من 1)، وهي للأطر التشريعية الضعيفة جداً الأقرب إلى أن تكون غير موجودة، أو لحالة عدم وجود قوانين محددة في فئة محددة، وتشير أساساً إلى أنه لا تكاد تكون هناك تشريعات وأنها إن وجدت بعيدة كل البعد عن المعايير الدولية القوية جداً. أما بالنسبة لـ «الإعفاءات» الفرعية، مثلاً، فإنها تشير إلى أن لدى البلد الكثير من الإعفاءات من القانون وأن القانون لا يتطابق مع المعايير الدولية.
1 إلى 1.99	ضعيف	الإطار التشريعي ضعيف وشديد البعد عن المعايير الدولية القوية جداً. وتعني مرتبة «ضعيف» أساساً أن الفئات والفئات الفرعية ليست فعّالة أو انها موجودة ولكن على مستوى أدنى من المستوى الأساسي.

2 إلى 2.99	ابتدائي	يعتبر الإطار التشريعي في البلد ابتدائياً أو دون المستوى بالمقارنة مع المعايير الدولية العامة. ولدى فئات التشريعات أو التشريعات الفرعية التي تُدرج في هذه المرتبة الحد الأدنى من البنية أو الأداء بالمقارنة مع المعايير الدولية القوية جداً. فمثلاً، تشير مرتبة «ابتدائي» لبلد ما فيما يتعلق بالإنفاذ أن إنفاذ القانون فيه يقف عند الحدّ الأدنى.
3 إلى 3.99	معتدل	الإطار التشريعي في مرحلة تطور بالمقارنة مع المعايير الدولية القوية جداً. وتشير مرتبة «معتدل» أن فئات التشريعات أو التشريعات الفرعية تقع في منزلة ما بين «الابتدائي» و«المتطور».
4 إلى 4.99	متطور	تشير مرتبة « متطور» أن الكثير من الأطر التشريعية في مرحلة متقدمة وقريبة من المعايير القوية والقوية جداً التي توصي بها القياسات الدولية.
5 إلى 5.99	قوي	الأطر التشريعية التي تُدرج في مرتبة «قوي» هي الأقرب إلى المعايير القوية جداً التي توصي بها المبادئ التوجيهية والمؤشرات الدولية، كما يشير ذلك أن وضع فئات التشريعات أو التشريعات الفرعية المعنية قوي.
6 إلى 7	قوي جداً	تعني مرتبة «قوي جداً» أن الأطرالتشريعية تتطابق مع المبادئ التوجيهية والمؤشرات الدولية أوأنها قريبة منها. وإذا كان المرتبة لبلد مرتبة «قوي جداً» لفئة تشريعات رئيسية، كمثل « اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات»، فأن ذلك يدل على أن هذه الفئة مطابقة للمؤشرات الدولية وقوالب القانون النموذجي.

القسم دال- استبيان تحليل الثغرات

يهدف هذا القسم إلى شرح وعرض استبيان تحليل الثغرات، الذي صيغ لإلقاء الضوء على أية ثغرات تشريعية بغية مقارنة الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في دول المنطقة ووضع هذه الدول إزاء المعايير الدولية.

ورغم أن اختيار الأسئلة في الاستبيان لم يكن شاملاً بأي حال من الأحوال، إلا أن هذا الاختيار اشتق من المؤشرات التي سُلّط الضوء عليها في القسم ألف. وكان الهدف من استخدام سلة من المؤشرات هو التقاط صورة واسعة عن المشاهد التشريعية الأربعة قيد الدراسة. وقد صيغ ما مجموعه 156 سؤالاً لتوجيه تقييم وتحليل التشريعات: وضع 55 سؤالاً عن المنافسة، و30 عن الاستثمار الأجنبي المباشر، و37 عن مكافحة الفساد، و34 عن حماية المستهلك. كما كانت لكل فئة عناوينها الرئيسية التي تغطي المكونات الأساسية لكل من الموضوعات منظّمة حسب الفئات الفرعية لضمان الاستمرارية.

وقد التمست الأسئلة إجابات ثنائية (نعم، لا، أو غير متوفر)، مع مزيد من أسئلة المتابعة الاختيارية إذا كان ذلك ممكناً لتوضيح الإجابات. وعلاوة على ذلك، أتاح العمل بنموذج استجابات ثنائية إنشاء سلسلة نقاط بسيطة (القسم جيم) توضح بجلاء المقارنات بين البلدان باستخدام مجموعة متنوعة من المؤشرات.

المنافسة

قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية

السؤال	الفئة الفرعية
(1) هل هناك تشريعات وطنية تحكم المنافسة؟	القوانين/المراسيم
(2) هل هناك اتفاقات إقليمية و/أو دولية بالعلاقة مع المنافسة؟	الاتفاقات الدولية
(3) هل هناك مواد في أي من التشريعات القائمة تحدد مفهوم المنافسة وما يتصل بها من مفاهيم؟	التعاريف
(4) هل هناك مواد في أي من التشريعات القائمة تعرّف "السلوك المخلّ بالمنافسة" والمفاهيم ذات الصلة مثل "التواطؤ" و"الإزاحة" و/أو الممارسات المماثلة الأخرى؟	التعاريف
(5) هل هناك سلطات/مؤسسات وطنية أو إقليمية أو دولية للإشراف على تنفيذ وإنفاذ قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية؟	المؤسسات
(6) هل هناك مواد تشريعية تؤكد استقلالية قوانين الإشراف على تنفيذ وإنفاذ قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية؟	المؤسسات
(7) هل هناك تشريعات وطنية وإقليمية و/أو دولية قائمة واضحة تتعلق بتحديد أهداف إنفاذ قانون المنافسة؟	الإنفاذ
(8) هل هناك تشريعات وطنية وإقليمية و/أو دولية تتعلق بآليات إنفاذ المنافسة؟	الاتفاقات الدولية
(9) هل تتوافق التشريعات الوطنية أو الإقليمية الحالية (ولا تتعارض) مع التشريعات القائمة الأخرى؟	الاتفاقات الدولية
(10) هل هناك إعفاءات في أي من التشريعات الوطنية والإقليمية و/أو الدولية القائمة التي تحكم المنافسة؟	الإعفاءات
(11) هل هناك اتفاقات إقليمية/دولية خاصة أو تفضيلية غير مشمولة بتشريعات قائمة؟	الاتفاقات الدولية

قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار

السؤال	الفئة الفرعية
(12) هل هناك تشريعات وطنية تحظر و/أو تنظّم الاحتكارات؟	القوانين/المراسيم
(13) هل هناك تشريعات أو اتفاقات تجارية إقليمية ودولية تحظر و/أو تنظّم الاحتكارات؟	الاتفاقات الدولية
(14) هل "الاحتكارات" معرّفة بوضوح في التشريعات القائمة؟	التعاريف
(15) هل ممارسات "الهيمنة" معرّفة بوضوح في التشريعات القائمة؟	التعاريف
(16) هل هناك هيئات/سلطات تنظيمية وطنية أو إقليمية أو دولية واضحة لرصد/تقييم حالات الاحتكار وحالات الهيمنة؟	المؤسسات
(17) هل هناك مواد تؤكد استقلالية الهيئات/السلطات التنظيمية التي تتولى إنفاذ المساءلة؟	يُسر الوصول/الشفافية
(18) هل ينخرط القضاء عندما تحدث انتهاكات تتعلق بمكافحة الهيمنة و/أو ممارسات الاحتكار؟	يُسر الوصول/الشفافية
(19) هل هناك مواد واضحة تحدد الإجراءات الجزائية لدى حدوث ممارسات احتكار أو هيمنة؟	الإنفاذ
(20) هل هناك إعفاءات في إطار التشريعات القائمة المتعلقة بقوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار؟	الإعفاءات
(21) هل هناك استثناءات في أي تشريعات وطنية و/أو إقليمية و/أو دولية قائمة تنظّم المنافسة؟	الإعفاءات
(22) هل هناك اتفاقات إقليمية/دولية خاصة أو تفضيلية غير مشمولة بتشريعات قائمة؟	الاتفاقات الدولية

الكارتلات والسلوك المخلّ بالمنافسة

السؤال	الفئة الفرعية
(23) هل هناك تشريعات وطنية تحظر و/أو تُنظّم الكارتلات؟	القوانين/المراسيم
(24) هل هناك هيئات/سلطات تنظيمية لإنفاذ المساءلة إذا ومتى وقعت حالات سلوك مخلّ بالمنافسة؟	المؤسسات
(25) هل هناك مواد تؤكد استقلالية الهيئات/السلطات التنظيمية التي تتولى إنفاذ المساءلة فيما يتعلق بالسلوك المخلّ بالمنافسة؟	يُسر الوصول/الشفافية
(26) هل هناك اتفاقات إقليمية ودولية تحظر و/أو تُنظّم الكارتلات؟	الاتفاقات الدولية
(27) هل هناك مواد تعرّف "الكارتلات" و"الاتفاقات المخلّة بالمنافسة" في أي من التشريعات القائمة؟	التعاريف
(28) هل هناك مؤسسات/سلطات و/أو هيئات أخرى ذات صلة لرصد/تقييم ممارسات الكارتلات القائمة؟	المؤسسات
(29) هل هناك قطاعات معفاة من الاتفاقات/اللوائح التنظيمية المتعلقة بالكارتلات وغيرها من الاتفاقات المخلّة بالمنافسة؟	الإعفاءات

ممارسات إنفاذ المنافسة

السؤال	الفئة الفرعية
(30) هل هناك تشريعات وطنية تحدد آليات الإنفاذ للمنافسة؟	القوانين/المراسيم
(31) هل تُدرج الجزاءات (أي أحكام السجن والغرامات وما إلى ذلك) كجزء من التعامل مع انتهاكات ممارسات إنفاذ المنافسة؟	الإنفاذ
(32) هل هناك اتفاقات إقليمية و/أو دولية تحدد آليات إنفاذ المنافسة؟	الاتفاقات الدولية
(33) هل هناك أي هيئات/سلطات مُنحت صلاحيات إنفاذ المنافسة؟	المؤسسات
(34) هل هناك مواد تؤكد استقلالية الهيئات/السلطات التنظيمية التي تتولى إنفاذ المنافسة؟	يُسر الوصول/الشفافية
(35) هل أي من الأهداف أو السياسات الموجهة للمنافسة تمتثل لـ (لا تتعارض مع) الالتزامات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية الأخرى؟	الاتفاقات الدولية
(36) هل تشمل ممارسات إنفاذ قوانين المنافسة مساءلة السلوك غير التنافسي أو/إيقاع الجزاءات عليه؟	الإنفاذ
(37) هل هناك أية إعفاءات من ممارسات إنفاذ المنافسة؟	الإعفاءات
(38) هل يتيسر للمنتجين والمستهلكين وأصحاب المصلحة الآخرين الوصول إلى ممارسات إنفاذ المنافسة؟ (أي موقع شبكي، مكتب، كتيب، صحيفة، وما إلى ذلك)	يُسر الوصول/الشفافية

اتفاقات التجارة الدولية

السؤال	الفئة الفرعية
(39) هل هناك أي اتفاقات تجارية دولية تؤثر على/تصوغ ممارسات المنافسة في الدولة المعنية؟	الاتفاقات الدولية
(40) هل يمتثل (لا يتعارض) أي من الاتفاقات التجارية الدولية مع التشريعات و/أو الاحتياجات الاقتصادية المحلية أو الإقليمية؟	الاتفاقات الدولية
(41) هل هناك آليات واضحة وفعّالة للتعامل مع الانتهاكات أو المنازعات الناشئة في إطار اتفاق تجاري دولي؟	الإنفاذ
(42) هل تتعارض السياسات المتعلقة بدعم الإنتاج المحلي مع الالتزامات في الاتفاقات التجارية الدولية؟	الاتفاقات الدولية؟
(43) هل هناك في إطار اتفاقات التجارة الدولية أية إعفاءات تتعلق بقطاعات أو مؤسسات وطنية محددة؟	الإعفاءات

التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم

السؤال	الفئة الفرعية
(44) هل هناك أي سلطات/مؤسسات لرصد وتقييم و/أو إنفاذ عملية التحرير في قطاع مُنظّم؟	المؤسسات
(45) هل هناك قطاعات منظّمة معفاة من سياسات التحرير؟	الإعفاءات

اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات

السؤال	الفئة الفرعية
(46) هل هناك تشريعات وطنية متعلقة بالاندماجات وتنظيمها؟	القوانين/المراسيم
(47) هل هناك أي هيئات/سلطات تنظيمية مخوّلة بتقييم الاندماجات والموافقة عليها؟	المؤسسات
(48) هل أي من التشريعات القائمة واضحة ومختصرة دقيقة في تحديد معايير الموافقة على الاندماجات لدى حدوثها؟	التعاريف
(49) هل هناك آليات إنفاذ للقانون في حالات الاندماج غير القانونية؟	الإنفاذ
(50) هل يأخذ أي من التشريعات القائمة المتعلقة بالاندماجات الممتثلة للوائح التنظيمية بالاعتبار آثار الاندماج على الأسعار والعمالة والصادرات والاستثمار والقدرة التنافسية دولياً؟	التعاريف
(51) هل يتيسر لمختلف أصحاب المصلحة الوصول إلى اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات؟	يُسر الوصول/الشفافية

حماية العمال

السؤال	الفئة الفرعية
(52) هل تشمل أي لوائح تنظيمية/تشريعات تتعلق بالمنافسة حماية/حقوقاً أساسية لسوق العمل في الدولة؟	التعاريف
(53) هل تشمل أي آليات السلطات/المؤسسات المتعلقة بسوق العمل لدى صياغة وتنفيذ أي تشريع/تنظيم يتعلق بالمنافسة؟ (أي وزارة العمل، النقابات العمالية وما إلى ذلك).	المؤسسات
(54) هل هناك تشريعات/آليات لضمان سهولة سفر العمال داخل الدولة؟	القوانين/المراسيم
(55) هل هناك اتفاقيات/آليات لضمان سهولة سفر العمال إلى الخارج؟	الاتفاقات الدولية
(56) هل هناك مؤسسات/سلطات متيسرة للعمال لمتابعة سُبُل الانتصاف إزاء الانتهاكات المتعلقة بالعمل؟	المؤسسات
(57) هل هناك لدى أي هيئات/سلطات صلاحيات ممنوحة لإنفاذ حماية العمال في إطار المنافسة؟ (النقابات، منظمات حقوق العمال، منظمة العمل الدولية).	المؤسسات

الاستثمار الأجنبي المباشر

اللائحة المصرفية

السؤال	الفئة الفرعية
(1) هل هناك تشريعات وطنية تنظّم القطاع المصرفي؟	القوانين/المراسيم
(2) هل هناك أشكال من الرقابة وقيود أخرى على رأس المال تجاه السيولة الرأسمالية في القطاع المصرفي؟	القوانين/المراسيم
(3) هل هناك أي سلطات/مؤسسات لرصد وتقييم وإنفاذ إدراج الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي؟ (مثلاً، غرفة التجارة، غرفة المصارف، مصرف مركزي).	المؤسسات

سياسات الاقتصاد الكلي

السؤال	الفئة الفرعية
(4) هل هناك استراتيجية و/أو خطة عمل وطنية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر؟	يُسر الوصول/الشفافية
(5) هل هناك سياسات/تشريعات خاصة بالمنافسة في السوق تشجّع على الاستثمار الأجنبي المباشر	القوانين/المراسيم
(6) هل هناك اتفاقات تجارية مؤقتة تشجّع الاستثمار الأجنبي المباشر؟	الاتفاقات الدولية
(7) هل هناك سياسات تعليمية وسياسات تنمية لقدرات العمال تستخدم لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟	القوانين/المراسيم
(8) هل توجد ضمن اتفاقات الاستثمار الأجنبي المباشر تشريعات/سياسات لتشجيع الصادرات؟	القوانين/المراسيم
(9) هل أنتم جزء من اتفاقات دولية تشجّع و/أو تنظّم الاستثمار الأجنبي المباشر؟	الاتفاقات الدولية
(10) هل هناك ضمن التشريعات أو السياسات معايير واضحة تقيّم تكاليف الفرص البديلة وفعالية وكفاءة استراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر؟	التعاريف
(11) هل هناك أي استثناءات تتعلق بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر؟	الإعفاءات
(12) هل هناك آليات إنفاذ فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر؟	الإنفاذ
(13) هل عمليات تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر مفتوحة للتدقيق من جانب المجتمع المدني والبرلمان وواضعي السياسات؟	يُسر الوصول/الشفافية

الإطار التنظيمي للاستثمار

السؤال	الفئة الفرعية
(14) هل هناك أي قيود على الأسهم الأجنبية، أو متطلبات تمحيص أو موافقة مسبقة أو قيود أخرى على عمليات الشركات الأجنبية؟	يُسر الوصول/الشفافية
(15) هل هناك أهداف ومعايير واضحة للوائح التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر أو الحوافز للمستثمرين الأجانب؟	التعاريف
(16) هل هناك أي هيئة/مؤسسة لرصد لإنفاذ أو دعم السياسات التنظيمية المتعلقة بالمستثمرين؟	المؤسسات
(17) هل هناك قيود سوقية على الاستثمار الأجنبي المباشر (مثلاً، لا يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يدخل القطاع المصرفي في البلد المعني؟	يُسر الوصول/الشفافية
(18) هل تُفرض على الاستثمارات الأجنبية المباشرة أي متطلبات اجتماعية ومتطلبات تتعلق بسوق العمل؟	الإنفاذ
(19) هل تُفرض على الاستثمارات الأجنبية المباشرة أي متطلبات بيئية (مثلاً، تغيّر المناخ، حماية البيئة)؟	الإنفاذ
(20) هل هناك آليات إنفاذ تتعلق بالاستثمار الأجنبي؟	الإنفاذ

خطط التحفيز

السؤال	الفئة الفرعية
(21) هل خطط الحوافز مُعرّفة في التشريعات المحبذة للاستثمار الأجنبي المباشر؟	التعاريف
(22) هل هناك مؤسسات/هيئات/سلطات مخوّلة بدعم وتنفيذ خطط التحفيز؟	المؤسسات
(23) هل التكاليف الطويلة الأجل مُدرجة ضمن إجراءات خطط تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر؟	التعاريف
(24) هل هناك ملامح زمنية واضحة من حيث خطط التحفيز؟	التعاريف
(25) هل هناك تحليل تكاليف-فوائد مبين في الإجراءات السياساتية أو التشريعات الخاصة بخطط التحفيز؟	التعاريف

المعاهدات الثنائية

السؤال	الفئة الفرعية
(26) هل هناك لوائح تنظيمية/تشريعات تحكم الاتفاقات الثنائية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر؟	القوانين/المراسيم
(27) هل هناك لوائح تنظيمية/تشريعات تكفل إنفاذ الاتفاقات الثنائية؟	القوانين/المراسيم
(28) هل هناك أي سلطات/مؤسسات مسؤولة عن إنفاذ الاتفاقات الثنائية؟	المؤسسات
(29) هل المعاهدات الثنائية الحالية مكمّلة للأهداف الإنمائية الوطنية؟	الاتفاقات الدولية
(30) هل أسبقية نظام (دولي أو وطني) على آخر محددة بوضوح؟	التعاريف

مكافحة الفساد

النزاهة ومكافحة الفساد في القطاع العام

السؤال	الفئة الفرعية
(1) هل هناك تشريعات وطنية تتعلق بالفساد في القطاع العام؟	القوانين/المراسيم
(2) هل ينصّ أي من التشريعات الوطنية على تعاريف لـ "الفساد" و/أو الممارسات الشبيهة الأخرى؟	التعاريف
(3) هل هناك اتفاقات إقليمية أو دولية تتعلق بالفساد داخل القطاع العام؟	الاتفاقات الدولية
(4) هل هناك آليات إنفاذ في معالجة قضايا الفساد؟ (أي وطنية وإقليمية و/أو دولية).	الإنفاذ
(5) هل هناك مؤسسات/سلطات مخولة بموجب التشريعات بتقييم ورصد ممارسات الفساد داخل القطاع العام؟	المؤسسات
(6) هل هناك آليات جزائية واضحة للتعامل مع الفساد في القطاع العام؟	الإنفاذ
(7) هل هناك تدابير لمنع تقديم العطاءات-اتفاقات التلاعب أو التواطؤ أو تقاسم السوق فيما يتعلق بالعقود المقبلة مُدرجة في تشريعات مكافحة الفساد في القطاع العام؟	الإنفاذ
(8) هل هناك استثناءات ضمن تشريعات مكافحة الفساد؟	الإعفاءات

قوانين مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين

السؤال	الفئة الفرعية
(9) هل هناك تشريعات وطنية تتعلق بمكافحة الرشوة؟	القوانين/المراسيم
(10) هل تُعرّف التشريعات بوضوح "الرشوة" والممارسات الشبيهة الأخرى؟	التعاريف
(11) هل تحدد التشريعات معايير وطنية لتقييم احتمالية حدوث حالات رشوة وأثر هذه الحالات؟	التعاريف
(12) هل هناك إجراءات واضحة ومنهجية لتحديد ورصد الإجراءات المتعلقة بالرشوة؟	يُسر الوصول/الشفافية
(13) هل هناك اتفاقات إقليمية و/أو دولية تحدّ من ممارسات مكافحة الرشوة؟	الاتفاقات الدولية
(14) هل هناك سلطات/مؤسسات محددة مخوّلة بالتعامل مع قضايا الرشوة بموجب التشريعات؟	المؤسسات
(15) هل هناك تدابير جزائية واضحة و/أو أشكال أخرى من المساءلة لدى اكتشاف حالات رشوة؟	الإنفاذ
(16) هل هناك برامج وطنية أو سياسات تشجّع سلوك مكافحة الرشوة؟	القوانين/المراسيم
(17) هل هناك تشريعات وطنية تشجع المبلّغين و/أو تحميهم؟	القوانين/المراسيم
(18) هل هناك مؤسسات/وكالات/هيئات وطنية مخوّلة بالتعامل مع الدعاوى المتعلقة بالإبلاغ؟	المؤسسات
(19) هل هناك أي إعفاءات ضمن تشريعات مكافحة الرشوة؟	الإعفاءات
(20) هل يتيسر لمختلف أصحاب المصلحة الوصول إلى المؤسسات/الوكالات/الهيئات التي تتعامل مع دعاوى الإبلاغ؟	المؤسسات

الميزنة والنفقات العامة

السؤال	الفئة الفرعية
(21) هل هناك في التشريعات معايير تحدد تقييم ورصد الميزنة والنفقات العامة؟	التعاريف
(22) هل المعلومات عن الميزنة والنفقات العامة شفافة ومتيسرة لمختلف أصحاب المصلحة؟	يُسر الوصول/الشفافية

الحكومة الرقمية

السؤال	الفئة الفرعية
(23) هل هناك تشريعات/أنظمة قائمة لضمان حماية الخصوصية وأمن البيانات؟	القوانين/المراسيم
(24) هل يتيسر لمختلف أصحاب المصلحة الوصول إلى البيانات التي تستخدمها الحكومة؟	يُسر الوصول/الشفافية

الحكومة المفتوحة والشفافية

السؤال	الفئة الفرعية
(25) هل هناك تشريعات/لوائح تنظيمية وطنية توفر تعريفاً واضحاً لـ "الشفافية"؟	التعاريف
(26) هل يتضمن أي من الاتفاقات الإقليمية و/أو الدولية أحكاماً لتشجيع الشفافية؟	يُسر الوصول/الشفافية
(27) هل أي من مؤسسات/هيئات الدولة أو المؤسسات/الهيئات من خارج الدولة مخوّل بالإشراف على الشفافية وتقييمها؟	المؤسسات
(28) هل هناك أي آليات إنفاذ تتعلق بعدم الشفافية؟	الإنفاذ

معايير المشتريات العامة

السؤال	الفئة الفرعية
(29) هل هناك تشريعات وطنية تتعلق بمعايير المشتريات العامة؟	القوانين/المراسيم
(30) هل تحدد التشريعات السلطات/الهيئات المسؤولة عن تقييم/إنفاذ المشتريات العامة؟	المؤسسات
(31) هل تحدد التشريعات آليات إنفاذ معايير المشتريات العامة؟	الإنفاذ
(32) هل تتضمن التشريعات مراجعة إدارية و/أو قضائية للمشتريات؟	الإنفاذ
(33) هل تُشمل الوكالات الوطنية لمكافحة الفساد في تقييم معايير المشتريات العامة؟	المؤسسات
(34) بموجب القانون، هل تُشمل المؤسسات غير الحكومية (أي المجتمع المدني) في تقييم ممارسات المشتريات العامة؟	المؤسسات
(35) هل هناك مؤسسات تدريب أو برامج تدريبية تتعلق بمعايير المشتريات العامة؟	يُسر الوصول/الشفافية
(36) هل ممارسات المشتريات العامة شفافة ومتيسرة لمختلف أصحاب المصلحة؟	يُسر الوصول/الشفافية
(37) هل هناك أي إعفاءات في إطار معايير المشتريات العامة؟	الإعفاءات

حماية المستهلك

أنظمة السلامة الجسدية

السؤال	الفئة الفرعية
(1) هل تحدد التشريعات الوطنية لوائح تنظيمية للسلامة الجسدية؟	التعاريف
(2) هل هناك اتفاقات إقليمية و/أو دولية تحدد اللوائح التنظيمية للسلامة الجسدية؟	الاتفاقات الدولية
(3) هل هناك مؤسسات/هيئات مخوّلة بتقييم ورصد اللوائح التنظيمية للسلامة الجسدية؟	المؤسسات
(4) هل هناك سياسات تنسيق وطنية لضمان الامتثال للوائح التنظيمية للسلامة الجسدية؟	التعاريف
(5) هل هناك سياسات تنسيق إقليمية و/أو دولية لضمان الامتثال للوائح التنظيمية للسلامة الجسدية؟	الاتفاقات الدولية
(6) هل هناك آليات إنفاذ للقانون تتعلق بضمان اللوائح التنظيمية للسلامة الجسدية؟	الإنفاذ
(7) هل هناك أي إعفاءات من أي لوائح تنظيمية قائمة للسلامة الجسدية أو حماية المستهلك؟	الإعفاءات
(8) هل يتيسر لمختلف أصحاب المصلحة الوصول إلى اللوائح التنظيمية للسلامة الجسدية؟	يُسر الوصول/الشفافية

حماية المصالح الاقتصادية للمستهلكين

السؤال	الفئة الفرعية
(9) هل توفر التشريعات الوطنية تعريفاً قانونياً واضحاً لـ "المستهلك"؟	التعاريف
(10) هل تحدد التشريعات الوطنية بوضوح الحقوق وأشكال الحماية الممنوحة للمستهلكين؟	التعاريف
(11) هل هناك اتفاق إقليمي و/أو دولي يحدد ويحمي حقوق المستهلكين؟	الاتفاقات الدولية
(12) هل هناك آليات إنفاذ متعلقة بحماية المصالح الاقتصادية للمستهلكين؟	الإنفاذ
(13) هل هناك مؤسسات/هيئات مخوّلة بتوفير الحماية للمصلحة الاقتصادية للمستهلك؟	المؤسسات
(14) هل يتيسر للمستهلكين الوصول إلى أي مؤسسات/خدمات متعلقة بحماية المصلحة الاقتصادية؟	المؤسسات

التدابير التي تمكن المستهلكين من الحصول على الانتصاف

السؤال	الفئة الفرعية
(15) هل توجد اتفاقات إقليمية/دولية توفر تدابير بديلة لتمكين المستهلكين من الحصول على الانتصاف؟	الاتفاقات الدولية
(16) هل هناك أي إجراءات متخصصة لتقديم الشكاوى إلى الجهات التنظيمية الحكومية أو أمناء المظالم؟	الإنفاذ
(17) هل إنفاذ القانون مشمول كوسيلة لتمكين المستهلكين من الحصول على الانتصاف؟	الإنفاذ
(18) هل هناك أي إعفاءات إزاء تمكين المستهلكين من الحصول على الانتصاف؟	الإعفاءات
(19) هل أدوات التقاضي دفاعاً عن المصلحة العامة، كالدعاوى، الجماعية متوفرة؟	يُسر الوصول/الشفافية
(20) هل آليات اللجوء إلى القانون متيسرة للمستهلكين الذين يلتمسون الانتصاف إزاء انتهاكات معايير سلامة وجودة السلع والخدمات؟	يُسر الوصول/الشفافية
(21) هل مسموح لمجموعات مناصرة المستهلكين المحلية أو الوطنية أو الإقليمية أو الدولية العمل بشكل قانوني في البلاد؟	يُسر الوصول/الشفافية
(22) هل مسموح لمجموعات مناصرة المستهلكين المحلية أو الوطنية أو الإقليمية أو الدولية رفع دعاوى نيابة عن المستهلكين؟	يُسر الوصول/الشفافية

تشجيع الاستهلاك المستدام

السؤال	الفئة الفرعية
(23) هل هناك تشريعات/أحكام وطنية تتعلق بحماية البيئة/التنوع البيولوجي/ المعارف التقليدية؟	القوانين/المراسيم
(24) هل هناك تشريعات/أحكام وطنية تتعلق بتشجيع و/أو إنفاذ ممارسات "الاستهلاك المستدام"؟	القوانين/المراسيم
(25) هل هناك معايير وطنية لمستويات أداء الاستهلاك المستدام؟	يُسر الوصول/الشفافية
(26) هل هناك مؤسسات/هيئات مخوّلة برصد وتقييم ممارسات الاستهلاك المستدام؟	المؤسسات
(27) هل هناك آليات إنفاذ لتشجيع الاستهلاك المستدام؟	الإنفاذ
(28) هل تستخدم الضرائب و/أو الرسوم كوسيلة للتأثير على السلوك السلبي للمستهلكين؟	الإنفاذ
(29) هل تستخدم الإعانات وخطط الحوافز لتشجيع السلوك الإيجابي والمستدام للمستهلكين؟	الإنفاذ
(30) هل تستخدم "ممارسات التوسيم الطوعية" لتشجيع معايير الاستهلاك المستدام؟	الإنفاذ
(31) هل سياسات/آليات المشتريات العامة "الخضراء" (أي تدريب الموظفين) مُدرجة ضمن ممارسات المشتريات الحكومية؟	التعاريف
(32) هل تُشجّع الشركات و/أو المؤسسات التجارية الكبرى على الإفصاح علناً عن عاداتها المتعلقة بالاستهلاك المستدام و/أو أنها مكلّفة بذلك؟	الإنفاذ
(33) هل هناك إعفاءات من أي من ممارسات الاستهلاك المستدام؟	الإعفاءات
(34) هل تستخدم المعلومات والبرامج التعليمية و/أو حملات التوعية لتشجيع الاستهلاك المستدام؟	الإنفاذ

القسم هاء- القيود وتدابير التخفيف

واجه فريق البحث قيوداً طفيفة نجمت عن عدد من العوامل. وكما هو مبين في الجدول 10 نشأ بعض هذه العوامل عن أحداث عالمية جغرافية-سياسية وغيرها وضعت قيوداً على قدرة فريق البحث على جمع المعلومات وإجراء الدراسة على النحو الذي كان مقصوداً.

القيود المنهجية

القيود والآثار	تدابير التخفيف
الظروف الاستثنائية يشهد بعض البلدان قيد الدراسة ما يمكن تسميته «ظروفاً استثنائية» كالنزاعات والعقوبات وعدم الاستقرار و/أو عدم قدرة الحكومات على فرض نفسها (وبالتالي على وضع تشريعات). وهذا واضح خصوصاً لبلدان كانت قيد الدراسة في هذا العمل البحثي مثل الجمهورية العربية السورية والسودان العراق ودولة فلسطين وقطر ولبنان وليبيا.	في هذه الدراسة، أخذ الفريق باعتباره البلدان التي تواجه هذه الظروف الصعبة، ونوّه بأن ذلك يضعف بقدر كبير الإطار التشريعي والتنظيمي في البلد المعني.
انخفاض حجم عينة المطّلعين الرئيسيين في البدء، كان حجم عينة المطّلعين الرئيسيين المستهدف للمقابلات 72 شخصاً يفترض أن يحددوا من خلال اجتماعات في المرحلة التمهيدية، بدءاً بجهات الاتصال الأساسية في بلدان الإسكوا. ولكن نظراً للتحديات اللوجستية وتلك المتعلقة بالموارد بسبب جائحة كوفيد-19 والتأخيرات في تلقي المعلومات وبطء الاستجابات، بلغ مجموع المطّلعين الرئيسيين المشاركين 25، أي حوالي 35 في المائة من العدد المستهدف.	إلى جانب هذه التحديات اللوجستية، لم يتمكن الفريق من الاجتماع شخصياً مع كل خبير. بدلاً من ذلك، استخدم الفريق المكالمات الهاتفية للوصول إلى من أجريت معهم المقابلات واستخدم في تشكيل العينات أسلوب كرة الثلج المتدحرجة (snowball sampling).
نقص المعلومات المتوفرة بما أن الفريق اعتمد أساساً على مصادر عامة للاطلاع على التشريعات وتحليلها، ترك ذلك هامش خطأ صغيراً من حيث التشريعات والمراسيم والمؤسسات والآليات القائمة التي لم يتيسر العثور عليها. وعلاوة على ذلك، ظلت هناك محدوديات متعلقة بمعرفة الخبراء الذين اضطروا للرد بسرعة على أسئلة الفريق.	في حالة افتقار أحد الخبراء إلى معرفة بتفاصيل معينة عن القانون، لجأ الفريق إلى اختيار خبير آخر يمكنه إلقاء ضوء على البيانات المفقودة. وتحقق ذلك من خلال تشكيل العينات بأسلوب كرة الثلج المتدحرجة (snowball sampling).
حدود الاستبيان في البداية، تضمن استبيان الفريق ما يقرب من 200 سؤال. ولتيسير الاستخدام ونظراً للقيود المذكورة أعلاه ولضمان الحصول على مزيد من الردود خلال مرحلة المقابلات، خُفّض عدد الأسئلة بمقدار الربع.	تُوخّي الحرص لدى تحرير الاستبيان على إدراج الجوانب الرئيسية لتحليل الثغرات.
تعريف الدول العربية لم تُدرَج الجزائر وجزر القمر وجيبوتي والصومال أصلاً في الدراسة، بل أضيفت في مرحلة لاحقة، ولم يتمكن الفريق من جمع بيانات كافية لهذه البلدان الأربعة.	فيما يتعلق بهذه البلدان الأربعة، جمع الفريق أكبر قدر ممكن من البيانات مستنداً أساساً إلى مراجعة مكتبية.

21-00166